قد ساعد ، إلى حد كبير ، على تحقيق هذه النتيجة ، فقد استطاعت هذه النشرة أن تشعرنا ، خيراً من أى مؤلف خاص ، بما يجب أن يكون عليه علم الاجتماع ، وبما يمكن أن يصير إليه فى المستقبل .

وذلك لأنها تحتوى فى نفس الوقت على جميع موضوعات هذا العلم ، ومن ثم فقد استطاع المرء أن يرى أنه لم يكتب لعلم الاجتماع أن يظل أحد فروع الفلسفة العامة ، وأنه من الممكن ، من جهة أخرى ، أن يقف هذا العلم على حقيقة تفاصيل الظواهر ، دون أن ينفرط عقده ، فيصبح مجرد موسوعة من المعارف . ولذا فإنا نعجز عن وفاء الذين عاونونا فى هذه النشرة حقهم من الثناء ، لما عرفناه من نشاطهم وإخلاصهم ؛ إذ يرجع الفضل إليهم فى إقامة البرهان العملى على نجاح محاولتنا الخاصة بإنشاء علم الاجتماع ، وهو ذلك البرهان الذى يمكن متابعة إقامته فى المستقبل .

ولكن مهما يكن من حقيقة هذا التقدم ، فلا شك أن الأوهام والشبهات الماضية لم تنقشع بعد تماما ، وهذا هو السبب الذى رغبنا من أجله فى أن ننتهز فرصة هذه الطبعة الثانية لكى نضيف بعض الشروح إلى جانب جميع تلك الشروح الأخرى ، التى سبق لنا ذكرها ، ولكى نرد على بعض الاعتراضات ، ولنزيد بعض المسائل إيضاحاً .

— ١ —

من القضايا التى أثارت أكبر قدر من الاعتراضات القضية القائلة بوجوب دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها « أشياء » . وهذه القضية

بالذات هى الأساس الذى تقوم عليه طريقتنا ، فقد وجد بعض الناس أننا قد أغربنا فى التفكير وسلكنا به مسلكا يدعو إلى السخط حين شبهنا حقائق العالم الاجتماعى بحقائق العالم الخارجى . ولكن هؤلاء أخطأوا خطأ غريباً فى فهم معنى هذا التشبيه ومداه ، فإننا لم نرم بهذا التشبيه إلى النزول بصور الوجود العليا إلى مستوى صوره السفلى ، وإنما أردنا على العكس من ذلك أن نطالب للصور الأولى بمرتبة من الوجود الحقيقى مساوية على الأقل للمرتبة التى تحتلها الصور الثانية باعتراف الناس جميعاً . ومعنى ذلك أننا لا نقول ، فى الواقع ، بأن الظواهر الاجتماعية أشياء مادية . ولكننا نقول : إنها جديرة بأن توصف بأنها « أشياء » كالظواهر الطبيعية تماما ، وإن كان وصفنا لها بذلك على اعتبار آخر .

فما حقيقة الشىء فى الواقع ؟ إن الشىء يقابل الفكرة ، بمعنى أن معرفتنا له تأتى من الخارج على حين أن معرفتنا بالفكرة تأتى من الداخل والشىء هو كل ما يصلح أن يكون مادة للمعرفة ، ولكن بشرط ألا تسمح له طبيعته بأن يندمج فى العقل الذى يدركه ، وهو كل مالا نستطيع أن نكون لأنفسنا عنه فكرة تنطبق عليه تمام الانطباق لمجرد قيامنا بعملية عقلية تحليلية ، وهو مالا يستطيع العقل إدراكه إلا بشرط أن يخرج من عزلته ، وأن ينتقل بالتدريج وعن طريق الملاحظة والتجربة من خواصه الأكثر ظهوراً والأقرب تناولا إلى خواصه الأكثر خفاء والأبعد غوراً ، وحينئذ فليس معنى أننا نعالج طائفة خاصة من الظواهر على أنها أشياء هو أننا ندخل هذه الظواهر فى طائفة خاصة من

الكائنات الطبيعية ، بل معنى ذلك أننا نسلك حيالها مسلكا عقلياً خاصاً أى أننا نأخذ فى دراستها ، وقد تمسكنا بهذا المبدأ الآتى : وهو أننا نجهل كل شىء عن حقيقتها ، وأننا لا نستطيع الكشف عن خواصها الذاتية أو عن الأسباب المجهولة التى تخضع لها عن طريق الملاحظة الداخلية ؛ مهما بلغت هذه الطريقة مبلغاً كبيراً من الدقة .

أما وقد حددنا مصطلحاتنا على النحو السابق فليست قضيتنا هذه وليدة تفكير غريب ، بل إنها تكاد تبدو حقيقة بديهية مبتذلة لولا أنها ما برحت ، فى كثير من الأحيان ، موضع الإنكار فى العلوم الإنسانية وبخاصة فى علم الاجتماع . وحقيقة يمكننا القول ، بناء على ذلك ، بأن كل موضوع علمى شىء من الأشياء ، اللهم إلا فيما يتعلق بالموضوعات الرياضية فإنها ربما لم تكن من هذا النوع ، وذلك لأننا إذا أردنا معرفة حقيقتها فإنه يكفى فى ذلك أن نستطلع شعورنا ، وأن نحلل بطريقة تحليل الشعور العملية العقلية التى كانت سبباً فى نشأة هذه الموضوعات من أبسطها إلى أشدها تركيباً ، أما الظواهر الجديرة بهذا الاسم فإنها تبدو لنا مجهولة بالضرورة فى الوقت الذى نضع فيه أسس العلم الذى سيقوم بدراستها . ومعنى ذلك أنها تبدو لنا كأشياء لم ندركها بعد ، وليس ثمة قيمة علمية ما للآراء التى استطاع المرء أن يكونها لنفسه فيما مضى عن هذه الظواهر فيجب عليه أن يطرحها جانباً ، وذلك لأنها لم تنشأ بطريقة علمية سليمة ، ولم تمحص بالنقد ، وتنطوى الظواهر التى يدرسها علم النفس هى الأخرى

على هذه الخاصة . ولذا فإنه يجب أن ندرس على الأساس السابق ، فهما كانت هذه الظواهر داخلية بالنسبة إلينا ، كما يدل على ذلك تعريفها ، فإن شعورنا بها لا يوقفنا ، فى الواقع ، على حقيقتها الداخلية ، ولا على طريقة نشأتها فالمعرفة التى تأتى عن طريق هذا الشعور معرفة قاصرة ، ويمكن تشبيهها بالإحساسات التى نعرف بها الحرارة والضوء والصوت والكهرباء فهذه كلها إحساسات غامضة عابرة شخصية ، وليست معانى واضحة محددة أو مدركات كلية يمكن استخدامها فى تفسير الظواهر . وقد كان هذا هو السبب الحقيقى الذى دعا علماء القرن الحالى إلى إنشاء علم نفس موضوعى (Psychologic objective) يعتمد على تلك القاعدة الأساسية التى توجب على الباحث أن يدرس الظواهر النفسية من الخارج ، أى على أنها « أشياء » . أفلا يجب من باب أولى أن تطبق هذه القاعدة نفسها على الظواهر الاجتماعية ؟ وذلك لأن الشعور الذى يعجز عن معرفة حياته الخاصة لأشد عجزاً عن معرفة هذه الظواهر[1] . وقد يعترض علينا بعضهم فيقول : لما كانت الظواهر الاجتماعية نتيجة لتفكيرنا فليس لنا

---

(١) ويتبين لنا من ذلك أنه ليس من الضرورى القول بأن الحياة الاجتماعية تتركب من عناصر أخرى غير التصورات النفسية حتى يسلم الناس بصحة قضيتنا سالفة الذكر ، بل يكفينا أن نقول هنا إن المرء لا يستطيع دراسة الظواهر النفسية سواء أكانت فردية أم اجتماعية ، إلا بشرط أن تكون هذه الدراسة « موضوعيه » .

إلا أن نستطلع شعورنا الذاتى لكى نستطيع معرفة العناصر التى استخدمناها فى خلق هذه الظواهر ، وحتى نعلم الطريقة التى اتبعناها فى تكوينها . ولكننا نجيب أولا بأننا قد ورثنا عن الأجيال السابقة الغالبية الكبرى من الظواهر الاجتماعية تامة التكوين ، وبأننا لم نساهم بنصيب ما فى خلقها . ومن ثم فليس من المستطاع أن نكشف عن أسباب وجودها إذا اكتفينا بتحليل آرائنا الشخصية التى كوناها عنها ، ولو فرضنا من جهة أخرى أننا ساهمنا بنصيب فى خلق هذه الظواهر فإنه من العسير كل العسر أن نتبين الأسباب التى دفعتنا إلى القيام بهذا العمل والتى حددت نوعه ، حتى لو كان ذلك بصورة شديدة الغموض ومهوشة فى أكثر الأحيان ، وذلك لأننا ما زلنا نجهل حتى يومنا هذا البواعث الحقيقية التى تملى علينا تصرفاتنا الشخصية ، مع أن هذه البواعث ليست شديدة التركيب إذا قسناها بالدوامل التى تملى على الجماعة سلوكها . فلقد يخيل إلينا أننا منزهون عن كل غرض مع أننا نسلك فى الواقع مسلك ذوى الأثرة ، وقد نعتقد أننا نلبى دواعى الكراهية مع أننا نذعن لدوافع المحبة ، كما نظن أننا نطيع ما يأمر به العقل مع أننا عبيد للآراء الوهمية التى لا تمت إلى العقل بصلة ، وهلم جرا ، فكيف نستطيع حينئذ أن ندرك بكل وضوح تلك الأسباب الشديدة التعقيد التى تملى على الجماعة تصرفاتها ، فإن كل امرىء منا لا يساهم فى هذه التصرفات إلا بنصيب ضئيل جداً ، ولنا أعوان كثيرو العدد فى هذه الناحية ، وإنا لنجهل ما يدور بشعور هؤلاء الآخرين .

وحينئذ فلا تنطوى القاعدة سالفة الذكر على أى فكرة ميتافيزيقية وهى لا تقوم على أساس بحث نظرى يهدف إلى إدراك جواهر الأشياء وذلك لأنها توجب على عالم الاجتماع أن يسلك مسلكا عقلياً شبيهاً بالمسلك الذى ينهجه كل من عالم الطبيعة أو الكيمياء أو وظائف الأعضاء حينما يأخذ فى دراسة بعض الظواهر التى لم تكتشف بعد فى دائرة اختصاصه العلمى . ومن ثم فإنه يجب على عالم الاجتماع أن يشعر حين يطرق العالم الاجتماعى بأنه يلج عالماً مجهولا ، ولا مناص له من أن يشعر بأنه يوجد وجهاً لوجه مع بعض الظواهر التى تخضع لقوانين ما كان يدور بخلده قط أنها توجد حقيقة ، كما كان الأمر فيما يتعلق بقوانين الحياة قبل أن ينشأ العلم الذى يدرسها . ويجب أيضاً أن يكون هذا العالم على استعداد للقيام بكشوف جديده سيحار لها ، وسوف تبدو له هذه بمظهر الغرابة .

٨

ولكن ما زال علم الاجتماع بعيداً عن الوصول إلى هذه المرحلة من النضج العقلى . فعلى حين يشعر عالم الطبيعة شعوراً قويا بما تجابهه به الظواهر من مقاومة لا يستطيع التغلب عليها إلا بمشقة بالغة يبدو لنا فى الواقع أن عالم الاجتماع يجول وسط أمور يدركها العقل مباشرة لوضوحها الشديد ، وذلك لأننا نراه يميل إلى البت فى أشد المسائل الاجتماعية غموضاً بنوع من الاستخفاف بخطرها .

إن معلوماتنا فى الوقت الحاضر لا تسمح لنا بالوقوف على حقيقة

الظواهر الاجتماعية الرئيسية كالأسرة والدولة وحق الملكية والعقود والعقاب والمسئولية . ونكاد نجهل جهلا تاما الأسباب التى تخضع لها هذه الظواهر ، كما أننا نجهل الوظائف التى تؤديها القوانين التى تخضع لها فى تطورها ، ومع ذلك فإنه يكفى أن يتصفح المرء ما كتبه علماء الاجتماع عن هذه الظواهر لكى يتحقق من ضعف الشعور بذلك الجهل وتلك الصعوبات ، وذلك لأن المرء لا يعتقد أنه مضطر فقط إلى إصدار حكم عام يحل به ، فى نفس الوقت ، هذه المشاكل ، ولكنه لا يعتقد أيضاً أنه يستطيع إدراك حقيقة أشد الظواهر الاجتماعية تركيباً ، ولذلك لمجرد أنه يكتب عنها عدة صفحات أو عدة جمل ، ويكفى ذلك للدلالة على أن مثل هذه النظريات لا تعبر عن الظواهر التى لا يستطيع المرء معرفة حقيقتها بمثل هذه السرعة ، وإنما تعبر عن الفكرة التى كونها واضعو هذه النظريات عن الظواهر قبل الشروع فى دراستها . حقاً : إن الفكرة التى نكونها لأنفسنا عن العادات الاجتماعية . أى عن حالتها الراهنة وعما يجب أن تكون عليه فى المستقبل عامل من عوامل تطورها . ولكن هذه الفكرة نفسها ظاهرة اجتماعية لا يمكن تحديدها تحديداً مناسباً إلا إذا درست هى الأخرى دراسة « موضوعية » أى من الخارج ، وذلك لأنه لا يهمنا أن نقف هنا على الطريقة التى يتبعها الفرد فى فهم إحدى الظواهر الاجتماعية . وإنما يعنينا أن نعرف الفكرة التى تكونها الجماعة لنفسها عن هذه الظاهرة بعينها ، وذلك لأن فكرة الجماعة هى وحدها التى تؤثر ، فى الحقيقة ، من الناحية الاجتماعية ولا نستطيع معرفة هذه الفكرة

بمجرد ملاحظتنا لشعورنا الداخلى ، وذلك لأنها لا توجد بتمامها فى شعور أى فرد منا . ومن ثم فإننا مضطرون إلى البحث عن بعض العلامات الخارجية التى تقربها إلى فهمنا . ومن جهة أخرى فإن هذه الفكرة الاجتماعية لا تنشأ من العدم ، بل هى نتيجة لأسباب خارجية لا بد لنا من معرفتها لكى نستطيع تقدير الوظيفة التى ستؤديها هذه الفكرة فيما بعد .. فمهما أجهد المرء نفسه فهو مضطر إلى العودة فى نهاية الأمر . إلى نفس الطريقة السابقة .

— ٢ —

وهناك قضية أخرى لم تكن أقل حظا بالمناقشة العنيفة من القضية السابقة ، وهى تلك القضية التى تقول إن الظواهر الاجتماعية أشياء خارجية بالنسبة إلى شعور الأفراد . حقاً إن الناس يسلمون لنا اليوم طوعاً بوجود فروق فاصلة بين كل من الحياة النفسية لدى الفرد والحياة النفسية لدى المجتمع . وأكثر من ذلك فإنا نستطيع القول بأن الاتفاق على هذه المسألة يكاد يكون عاما على أقل تقدير ، إن لم يكن على سبيل الإجماع وليس هناك اليوم بين علماء الاجتماع من ينكر على علم الاجتماع ذاتيته الخاصة التى تميزه عن غيره من العلوم . ولكن لما لم يكن بد من وجود الأفراد حتى يوجد المجتمع فإنه يبدو للعامة من الناس أنه ليس من الممكن أن تحل الحياة الاجتماعية مكاناً آخر غير شعور الفرد ،

وإلا بدت معلقة فى الهواء أو سابحة فى الفضاء[1] ومع ذلك فإن هذه القضية التى يأبى بعض الناس التسليم بصحتها فيما يمس الظواهر الاجتماعية قضية يعترف عادة بصحتها فيما يتعلق بالظواهر الطبيعية الأخرى ، ذلك بأنه إذا تفاعلت بعض العناصر فيما بينها فنشأ عن اتحادها بعض الظواهر الجديدة فإنه يجب علينا القول بأن هذه الظواهر الأخيرة لا توجد فى كل عنصر من تلك العناصر على حدة ، بل توجد فى الكل الذى نشأ بسبب اتحادها ، وكما أن الخلية الحية لا تحتوى على شىء آخر غير الجزيئات المعدنية ، كذلك المجتمع لا يضم شيئاً آخر غير الأفراد ، ومع ذلك فإنه من المستحيل بداهة ، أن تحتوى ذرات الهيدروجين أو الأكسوجين أو الكربون أو الآزوت على الظواهر المميزة للحياة ، وإلا فكيف يمكن أن توجد الحركات الحيوية داخل هذه العناصر غير الحية ؟ وهل من المستطاع من جهة أخرى توزيع الخواص البيولوجية بين هذه العناصر ؟ إنه لمن المستحيل أن توجد هذه الخواص فى كل عنصر من هذه العناصر على حد سواء ، وذلك لأن هذه العناصر تختلف فى طبيعتها ، فالكربون غير الآزوت . ومن ثم فإنه لا يمكن أن يتصف بنفس الخواص ، أو أن يقوم بنفس الوظيفة ، كذلك لا يمكن التسليم بحال ما

(١) ومن جهة أخرى فليست هذه القضية صادقة بصفة عامة ، فإن المجتمع لا يضم الأفراد فحسب ؛ بل يحتوى أيضا على الأشياء المادية التى تعد عناصر جوهرية فيه . ولكن الأفراد وحدهم هم فى الحقيقة العناصر الفعالة فى المجتمع . (انظر [illegible] من الفصل الخامس)

بأن كل مظهر من مظاهر الحياة وكل خاصة من خواصها الرئيسية تجسد فى طائفة معينة من الذرات . وليس من الممكن تجزئة الحياة على هذا النحو ؛ فإن الحياة وحدة لا تتجزأ ، وبناء على ذلك فلا يمكن إلا أن تتخذ الحياة المادة الحية بأسرها مستقراً لها ، فهى توجد فى « الكل » ، ولا توجد فى الأجزاء . وليست الجزيئات غير الحية فى الخلية هى التى تتغذى وتتوالد أو تحيا فى جملة القول ، وإنما هى الخلية برمتها التى تؤدى هذه الوظائف جميعها . ومن الممكن تكرار ما ذكرناه عن الحياة بصدد جميع المركبات الممكنة . فإن صلابة البرونز لا ترجع إلى طبيعة النحاس أو القصدير أو الرصاص ، أى إلى أحد هذه العناصر المرنة الرخصة التى نستخدمها فى الحصول على البرونز ، وإنما ترجع تلك الصلابة إلى طبيعة المركب الناشىء عن تفاعل تلك العناصر جميعها . كذلك لا توجد سيولة الماء أو خواصه ، غذائية كانت أو غير غذائية فى كل من الأكسوجين والهيدروجين على حدة ، وإنما توجد فى المادة التى تنشأ بسبب اتحاد هذين الغازين .

فليس لنا حينئذ إلا أن نطبق هذا المبدأ على علم الاجتماع ، فإذا سلم الناس بأن هذا المركب الفريد فى جنسه الذى يتكون منه كل مجتمع يؤدى إلى وجود بعض الظواهر الجديدة التى تختلف فى طبيعتها عن الظواهر النفسية التى تمر بشعور الأفراد ، كل منهم على حدة ، فلا بد لهم من التسليم أيضاً بأن هذا النوع الجديد من الظواهر لا يوجد فى المجتمع ، وتعنى بها أفراده ، وإنما يوجد فى نفس المجتمع الذى أوجدها ،

وبناء على ذلك فإن هذه الظواهر تكون خارجه عن شعور الأفراد حالة تفرقهم ، كما أن الخواص النوعية للحياة توجد خارج المواد المعدنية دون أن يقع فى التناقض . وذلك لأن هذه الخواص الحيوية تقتضى وجود شىء آخر غير تلك المواد ، كما يدل على ذلك تعريفها ، فهذا سبب جديد يبرر ما سنذهب إليه فيما بعد من التفرقة بين كل من علم الاجتماع وعلم النفس . ونعنى بهذا الأخير علم عقلية الفرد . ذلك بأن الظواهر الاجتماعية لا تختلف عن الظواهر النفسية لدى الفرد من حيث الكيف فقط ، ولكنها تختلف عنها أيضاً من حيث المادة التى تتكون منها ، وهى لا تتطور فى نفس البيئة ، ولا تخضع لنفس الشروط التى تخضع لها الظواهر الثانية . وليس معنى ذلك أن الظواهر الإجتماعية ليست ظواهر نفسية هى الأخرى على نحو ما ، وذلك لأنها تنحصر هى أيضاً فى ضروب من التفكير والسلوك .

ولكن الحالات النفسية التى تمر بشعور الجماعة تختلف فى طبيعتها عن الحالات التى تمر بشعور الفرد ، وهى تصورات من جنس آخر . وتختلف عقلية الجماعات عن عقلية الأفراد ، ولها قوانينها الخاصة بها . ومن ثم فمهما يكن من طبيعة الصلات التى قد تربط من جهة أخرى بين علم النفس وعلم الاجتماع فإن كلا منهما يتميز عن الآخر بوضوح تام ، أى على النحو الذى ينبغى لعلمين أن يتميز أحدهما عن الآخر .

ومع ذلك فإننا نستطيع التفرقة بين هذين العلمين من هذه الجهة على نحو قد يلقى شيئاً من الضوء على هذه المقاسة فيما بعد . فإنه يبدو لنا أنه

من البديهى كل البداهة أن المرء لا يستطيع تفسير (مادة) الحياة الاجتماعية بعوامل نفسية محضة ، أى ببعض حالات الشعور الفردى . فإن التصورات الاجتماعية لا تعبر فى الواقع عن شىء آخر غير تفكير الجماعة فى الصلات التى تربطها بالأشياء التى تؤثر فيها . إن تركيب الجماعة مخالف لتركيب الفرد ، كما تختلف طبيعة الأشياء التى تؤثر فيها عن طبيعة العوامل التى تؤثر فيه . وليس من الممكن أن تكون التصورات التى لا تعبر عن نفس الأشياء ولا عن نفس الأشخاص خاضعة لنفس الأسباب . ولذا فإذا أردنا فهم الفكرة التى يكونها المجتمع عن نفسه ، وعن العالم الذى يحيط به فلا بد لنا من دراسة طبيعة هذا المجتمع لا طبيعة أفراده . فإن الرموز التى يتخذها المجتمع شعاراً يستعين به على التفكير فى ذاته تختلف باختلاف الحالات التى يوجد فيها ؛ فإذا تصور المجتمع مثلا أنه ينحدر من سلالة حيوان أسطورى ، واتخذ هذا الحيوان شعاراً له ، فمعنى ذلك أنه يتألف من إحدى تلك الجماعات الخاصة التى نطلق عليها اسم العشيرة . أما إذا استعاض عن هذا الحيوان الأسطورى بجد إنسانى أسطورى هو الآخر ، فمعنى ذلك أن طبيعة العشيرة قد تغيرت ؛ وإذا تخيل المجتمع وجود آلهة أخرى أسمى مقاما من آلهته المحليـــة والعائلية ؛ واعتقد أنها تسيطر على تلك الآلهة الأخيرة ، فمعنى ذلك أن الطوائف المحلية التى يتكون منها هذا المجتمع قد أخذت تميل إلى التركيز ؛ وتتجه إلى تكوين وحدة اجتماعية ، وأن درجة التركيز التى يدل عليها وجود معبد يضم جميع الآلهة (Panthéon) تقابل

درجة التركز التى وصل إليها المجتمع فى ذلك الوقت نفسه وإذا لم يرتض هذا المجتمع بعض ألوان السلوك فإن السبب فى ذلك يرجع إلى أنها تخدش بعض عواطفه الأساسية . وتقوم هذه العواطف على أساس من طبيعة المجتمع ، كما أن عواطف الفرد ترجع إلى تركيبه الطبيعى وتكوينه العقلى ومن ثم فلو سلمنا جدلا بأن علم النفس كشف لنا الستار عن جميع أسراره الخفية فإنه لن يتمكن من حل أى مشكلة من تلك المشاكل سالفة الذكر ، وذلك لأنها ترتبط بطائفة من الظواهر التى يجهلها هذا العلم .

وإذا اعترف الناس باختلاف طبيعة كل من الحالات النفسية الفردية والاجتماعية فإنه يجوز لنا أن نتساءل : أولا أليس من الممكن ، على الرغم من هذا الاختلاف ، أن تتشابه كل من التصورات الفردية والتصورات الإجتماعية من جهة أن كل منهما تصورات على حد سواء ؟ ثانيا : أو ليس من الممكن ، بناء على هذا التشابه ، أن توجد قوانين مشتركة تخضع لها كل من التصورات الفردية الإجتماعية ؟ إن الأساطير والقصص الشعبى والآراء الدينية ، بمختلف أنواعها ، والمذاهب الخلقية تعبر عن حقيقة تختلف عن الفكرة التى يكونها الفرد لنفسه عن هذه الظواهر . ولكنه من الممكن أن تكون الطريقة التى تتبعها هذه التصورات ، فى تجاذبها وتنافرها ، واجتماعها وتفرقها مستقلة عن طبيعة العناصر الداخلة فى تركيبها ، بحيث يمكن إرجاعها إلى إحدى صفاتها العامة ، وهى أنها جميعها تصورات نفسية . وعلى الرغم من اختلاف طريقة تركيب هذه التصورات الفردية فإنه من الممكن أن تكون العلاقات التى تربط بينها من جنس العلاقات التى تربط بين الظواهر النفسية لدى الأفراد من إحساسات

وصور ومعانى ، ألا يجوز لنا أن نعتقد أن كلا من الاقتران والتشابه والتضاد والتناقض من الوجهة المنطقية يؤدى نفس الوظيفة سواء أكانت التصورات التى تخضع لهذه القوانين فردية أم اجتماعية . وهكذا فإن المرء ينتهى إلى اعتقاد أنه من الممكن أن ينشأ علم نفس شكلى بمعنى الكلمة ، بحيث يكون نقطة اتصال بين علم النفس وبين علم الاجتماع ، وربما كان هذا هو السبب فيما يشعر به بعض المفكرين من الحرج الذى يمنعهم من التفرقة بين هذين العلمين تفرقة واضحة جداً .

وإذا توخينا الدقة فى التعبير قلنا بأنه ليس من الممكن بناء على ماوصلت إليه معلوماتنا فى الوقت الحاضر أن يجد المرء جواباً حاسماً على السؤال الذى وضعناه على النحو سالف الذكر . فإن ما نعرفه عن طريقة ترابط المعانى لدى الفرد لا يخرج فى الواقع ، عن بعض القضايا شديدة العموم والغموض ، وهى تلك القضايا التى يطلق عليها الناس عادة اسم قوانين ، ترابط المعانى ، . أما قوانين التفكير الاجتماعى فإنها ما زالت مجهولة حتى يومنا هذا إلى أكبر حد . وما زال علم النفس الاجتماعى (Psychologie Sociale) ، الذى كان ينبغى له أن يقوم بتحديد هذه القوانين ، مجرد كلمة تدل على شتى ألوان المعانى العامة الغامضة المهوشة التى لا تنصب على موضوع معين بالذات .

وإن الواجب الذى ينبغى القيام به فى هذا الصدد هو أن نبحث عن طريقة تداعى التصورات الاجتماعية وتنافرها ، واتحادها واقترانها ، وذلك بأن نقارن بين الروايات الأسطورية والقصص والتقاليد الشعبية .

ومع أن هذه المشكلة جديرة بأن تثير حب الإطلاع لدى الباحثين فإنه ربما كان من العسير علينا القول بأن بعض العلماء قد بدأوا فى معالجتها بالفعل . وما دمنا لم نهتد بعد إلى الكشف عن بعض هذه القوانين فإنه يستحيل علينا أن نعلم بصفة لا تقبل الشك عن حقيقة الأمر فى المسألة الآتية ، وهى : أيمكن القول بأن هذه القوانين نسخة مكررة من قوانين علم النفس ؟ أم هى قوانين من جنس آخر ؟

ومع ذلك فلئن أعوزنا اليقين من هذه الناحية فإنه من المحتمل ، على أقل تقدير ، أن لا تكون أوجه الخلاف بين هذين النوعين من القوانين أقل وضوحاً من أوجه الشبه بينهما ، إذا كان ثمة أوجه شبه بينهما ! فانه يبدو لنا ، فى الواقع ، أنه من المستحيل أن لا تتأثر طريقة تركيب هذه التصورات بطبيعة العناصر التى تتكون منها . حقا يتحدث علماء النفس أحياناً عن قوانين « ترابط المعانى » على اعتبار أنها تصدق على جميع التصورات الفردية . ولكن ليس هناك ما هو أقل احتمالا للصدق من هذا القول ، ذلك بأن الصور الخيالية لا تتركب فيما بينها كما تتركب الإحساسات ، ولا تتبع المعانى الكلية فى ذلك نفس الطريقة التى تتبعها الصور الخيالية . ولو أن علم النفس كان أكثر تقدماً مما هو عليه الآن لاستطاع أن يتحقق ، دون ريب ما ، من هذا الأمر ، وهو أن لكل طائفة من الحالات النفسية قوانينها المجردة الخاصة بها ، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب علينا — من باب أولى — أن نتوقع الحقيقة الآتية : وهى أن القوانين التى تخضع لها طائفة من حالات التفكير [illegible]

جنس قائم بذاته لهذا التفكير نفسه ، ومهما كانت معرفة المرء بهذا النوع من الظواهر ضئيلة جداً فإنه من العسير عليه حقيقة أن لا يشعر بأن هذا التفكير من جنس قائم بذاته . أليس هذا هو السبب حقيقة فيما يبدو لنا من شدة غرابة الطريقة الخاصة التى تتبعها التصورات الدينية (وهى أمور اجتماعية من الطبقة الأولى) حين تمتزج أو تفترق وحين يتحول بعضها إلى بعضها الآخر فيؤدى ذلك إلى نشأة ديانات متناقضة فيما بينها ومضادة إلى أكبر حد ، لما يؤدى إليه عادة تفكيرنا الشخصى بصدد هذه الآراء ؟ وحينئذ فلو كان الأمر كما يظن بعض الناس من أن بعض القوانين التى تخضع لها عقلية الجماعة تشبه بالفعل بعض القوانين التى اهتدى علماء النفس إلى تقريرها ، فليس معنى ذلك أن القوانين الأولى مجرد حالة خاصة من القوانين الثانية ، بل معناه أنه يوجد إلى جانب أوجه الخلاف الهامة بين هذين النوعين من القوانين أوجه شبه يمكن استنباطها فيما بعد بعملية التجريد ، ولكن ما برحت هذه الأوجه الأخيرة مجهولة حتى الوقت الحاضر .

ويكفى هذا للدلالة على أنه لا يجوز لعالم الإجتماع ، وبحال ما ، أن يستعير من علم النفس بعض قضاياه لكى يطبقها دون تحوير ، على الظواهر الإجتماعية ، بل لا بد له من دراسة التفكير الإجتماعى برمته ، أى شكلا وموضوعا ، فى ذاته ولذاته . ويجب عليه أن يشعر خلال ذلك بما ينطوى عليه هذا التفكير من صفات خاصة به ، ومن الواجب أيضاً أن يدع [illegible] المستقبل مهمة البحث عن [illegible] الشبه بين هذا التفكير وبين تفكير [illegible]

الفرد . أضف إلى ذلك أن البت فى هذه المشكلة يرجع بالأحرى إلى الفلسفة العامة وإلى علم المنطق ، لا إلى علم الاجتماع[1] .

— ٣ —

وبقى علينا أن نتحدث قليلا عن التعريف الذى حددنا به الظواهر الإجتماعية فى الفصل الأول من هذا الكتاب . فقد قلنا هناك بأن هذه الظواهر تنحصر فى ضروب من السلوك والتفكير التى يمكن تمييزها عن غيرها بالعلامة الخاصة الآتية ، وهى أنها تستطيع التأثير فى شعور الأفراد تأثيراً قهرياً ، وقد أثار هذا الموضوع شبهة يجدر بنا أن نشير إليها .

فإن الناس لما كانوا قد ألفوا كل الألف تطبيق ضروب التفكير الفلسفى على الأمور الإجتماعية فقد خيل ، فى كثير من الأحيان ، إلى بعض الناس أن تعريفنا المبدئى لهذه الظواهر ليس سوى وجهة نظر فلسفية أردنا أن نفسر بها الظاهرة الإجتماعية . وقد قال هؤلاء : إننا نفسر الظواهر الإجتماعية بخاصة القهر (Le Contrainte) كما أن تارد (Tarde) يفسرها بالمحاكاة . ولكن ما أبعدنا عن مثل هذا الطموح !.

(١) وإنا لا نرى فائدة فى أن نبين فى هذا الصدد أن القول بضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية من الخارج يبدو أمراً بديهيا كل البداهه ، ذلك لأن هذه الظواهر نتيجه لمركبات يتم تكوينها خارج شعور كل فرد منا ، وليس من الممكن أن ندرك هذه المركبات ، ولو بصورة غامضة . على النحو الذى ندرك به الظواهر النفسيه الداخليه .

فانه لم يتطرق إلى ذهننا أبداً أنه من المستطاع أن يرمينا بعضهم بهذه النزعة الفلسفية وبخاصة لأنها تتنافى ، إلى أكبر حد . مع كل طريقة علمية ، فما كنا نرمى إلى تقرير وجهة نظر فلسفية نتخذها وسيلة إلى الوقوف ، لأول وهلة ، على نتائج علم الاجتماع ، ولكنا أردنا فقط أن نبين العلامات الخارجية التى يمكن الاستعانة بها على معرفة الظواهر التى يجب على عالم الاجتماع أن يدرسها ، وإنما أردنا بيان هذه العلامات سالفة الذكر لكى يستطيع هذا العالم ملاحظتها حيثما وجدت ، ولكى لا يخلط بينها وبين غيرها من الظواهر ، ومعنى ذلك أننا كنا نريد تحديد مجال البحث على أكمل وجه ممكن ، لا إدراك الظواهر الاجتماعية بنوع من الحدس العقلى الرفيع (Intution Intellectuelle) ، ولذا فإنا نوسع الصدر عن طيب خاطر للنقد الذى وجه إلى هذا التعريف حينما قال عنه بعض الناس إنه لا يعبر عن جميع خواص الظاهرة الاجتماعية . وإنه ليس تبعا لذلك بالتعريف الوحيد التى يمكن تحديد الظواهر الاجتماعية به ، ولا يحتوى هذا القول فى الواقع على أى تناقض ، وذلك لأنه ليس ثمة سبب يدعونا إلى القول بأن الظاهرة لا تحتوى إلا خاصة مميزة واحدة[1] ، ولكن

(١) مما يدل على أن قوة القهر التى نصف بها الظاهرة الاجتماعية ليست كل ما يميز هذه الظاهرة عن غيرها أن هذه الصفة نفسها تبدو أحيانا بمظهر مضاد . فالنظم الاجتماعية تفرض نفسها علينا . ولكننا نتمسك بها طوعا فى نفس الوقت . فهى تجبرنا ، ولكننا نتعلق بأهدافها ، وهى تقهرنا على بعض الأمر فنجد أن منفعتنا تنحصر فى تأديه هذه الظواهر لوظائفها ، وفى —

الذى يهمنا هنا ، قبل كل شىء ، هو أن نختار الخاصة التى تبدو لنا أكثر ملاءمة من غيرها للغرض الذى نريد تحقيقه . وأكثر من ذلك ، فإنه من الممكن جداً أن يستخدم المرء عدة خواص فى نفس الوقت ، وذلك بناء على ما تقتضيه الظروف . وهذا هو عين ما اعترفنا به نحن أنفسنا من قبل . فقد قلنا فى بعض الأحيان بأنه من الواجب أن يلجأ المرء إلى هذه الوسيلة فى علم الاجتماع . وذلك لأنه ليس من الممكن أن يتعرف المرء بسهولة على خاصة القهر أحيانا (انظر نهاية الفصل الأول)، ولما كنا بصدد البحث عن تعريف مبدئى للظواهر الاجتماعية فقد وجب علينا أن نتمكن من الوقوف على الخواص التى نستخدمها فى وضع هذا التعريف ، ومن ملاحظتها قبل البدء فى الدراسة . ولكن هذا الشرط نفسه لا يتحقق فى التعاريف الأخرى التى أراد أصحابها أن يعارضوا بها تعريفنا للظواهر الاجتماعية . فلقد عرف بعضهم مثلا هذه الظواهر

= هذا القهر نفسه . وهذا هو التضاد الذى نبه علماء الأخلاق ، فى كثير من الأحيان ، إلى وجوده بين كل من معنى الخير والواجب ، وهما المعنيان اللذان يعبران عن مظهرين مختلفين من مظاهر الحياة الخلقية ، مع أنهما مظهران حقيقيان فى نفس الوقت . ويرجع السبب فى أننا لم نعتمد فى تعريف الظواهر الاجتماعية على هذا النوع الخاص من الحب المغرض وغير المغرض فى آن واحد إلى أن هذا الحب لا يعبر عن نفسه ببعض العلامات الخارجية التى يمكن إدراكها بسهولة . وإن الخير يحتوى على عناصر أشد لصوقا بالنفس وصلة بها مما يحتوى عليه الواجب . [illegible] العناصر التى تدخل فى معنى الخير .

بأنها « كل ما يحدث فى المجتمع وما يصدر عنه » ، أو بأنها « كل ما يهم المجتمع وما يؤثر فيه على نحو ما » . ولكن لما كان علم الاجتماع لم يزل بعد فى أولى مراحله فلن يستطيع المرء أن يجد حلا نهائياً للمسألة الآتية وهى : هل المجتمع سبب فى وجود ظاهرة بعينها أم لا ؟ وهل تؤدى هذه الظاهرة نفسها إلى بعض النتائج الاجتماعية ؟ فليس من الممكن حينئذ أن يستخدم المرء هذه التعاريف كوسيلة إلى تحديد موضوع هذا العلم الناشىء . ولا بد للمرء إذا أراد استخدام هذه التعاريف من أن يكون قد تقدم فى دراسة الظواهر الاجتماعية تقدما كبيراً ، وأن يكون قد اهتدى من قبل إلى معرفة بعض الوسائل التى ترشده إلى مكان هذه الظواهر .

وقد رأى بعض المعترضين أن تعريفنا غير جامع ، بينما وجد بعضهم الآخر أنه غير مانع إلى أقصى حد ، وأنه يكاد يصدق على جميع الكائنات . وقد وجه بعضهم فى الواقع الاعتراض الآتى وهو : أن كل بيئة طبيعية تباشر نوعا من القهر على الكائنات التى تخضع لتأثيرها ، وذلك لأن هذه الكائنات مضطرة إلى التكيف بتلك البيئة إلى حد ما .

ولكن الخلاف الذى يفصل بين هذين النوعين من القهر هو عين الخلاف الذى يفصل بين البيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية . وذلك لأنه ليس من الجائز أن يخلط المرء بين الضغط الذى يقوم به جسم . أو تقوم به عدة أجسام ، على بعض الأجسام الأخرى ، أو على إرادة الإنسان ، وبين الضغط الذى يباشره شعور الجماعة على شعور كل عضو من أعضائها . فإن القهر الاجتماعى يمتاز ، على وجه الخصوص ، بأنه [illegible]

التصورات النفسية ، لا لأنه نتيجة لصلابة بعض المركبات المادية . حقا إن العادات الفردية أو الوراثية تمتاز ، هى الأخرى ، إلى حد ما بنفس هذه الخاصة ، وذلك لأنها تسيطر على الفرد ، وتلزمه ببعض العقائد والتقاليد ، ولكن هذه العادة لا تسيطر على المرء إلا من الداخل ، وذلك لأنها توجد بتمامها فى كل فرد على حدة ، وليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالعقائد والتقاليد الاجتماعية ، وذلك لأنها تسيطر علينا من الخارج ، ومن ثم فإن سيطرة كل من هذين الأمرين تختلف ، فى واقع الأمر ، أشد اختلاف عن سيطرة الآخر .

ويجب على الباحث ، من جهة أخرى ، ألا يعجب من أن الظواهر الطبيعية تشبه الظواهر الاجتماعية من جهة أنها تحتوى ، باعتبار آخر على نفس الخاصة التى استخدمناها فى تعريف الظواهر الأخيرة ، وذلك لأن هذا التشابه يرجع إلى هذا السبب اليسير ، وهو أن هذه الظواهر أشياء حقيقية ، سواء أكانت طبيعية ام اجتماعية ، فإن لكل شىء حقيقى طبيعة خاصة تفرض نفسها وتجبر المرء على أن يحسب لها حسابها ، ولا يستطيع قهرها أبداً تمام القهر ، حتى لو تمكن من محو الآثار التى تترتب عليها ، وهذه هى ، فى الحقيقة ، أهم العناصر الأساسية التى ينطوى عليها معنى القهر الاجتماعى ، ذلك لأن هذا القهر لا يتضمن شيئا آخر غير المعنى الآتى وهو : أن ضروب السلوك والتفكير الاجتماعيين أشياء حقيقية توجد خارج ضمائر الأفراد الذين يجبرون على الخضوع لها فى

ينفسه . ويجدها الفرد تامة التكوين منذ ولادته ، وهو لا يستطيع القضاء عليها أو تغيير طبيعتها ولذا يجبر على أن يحسب لها حسابها ، وإنه لمن العسير عليه كل العسر (ولا نقول من المستحيل) أن يغير أشكالها ، وذلك لأنها تساهم ، إلى حد ما فى خلق كل النفوذ المادى والأدبى الذى يباشره المجتمع على أفراده ، حقا إن الفرد يساهم بنصيب ما فى تكوين الظواهر الاجتماعية ، ولكن ليس من الممكن أن توجد ظاهرة اجتماعية ما إلا بشرط أن يقوم عدة أفراد ، على الأقل ، بعمل مشترك بينهم وإلا شرط أن يؤدى عملهم هذا إلى نتيجة من نوع جديد ، ولكن لما كان هذا العمل المشترك يتم خارج شعور كل فرد منا (وذلك لأنه نتيجة لعدد كبير من الضمائر الفردية) فإنه يؤدى بالضرورة إلى تثبيت وتقرير بعض الضروب الخاصة من السلوك والتفكير . وهى تلك الضروب التى توجد خارجة عنا والتى لا تخضع لإرادة أى فرد منا على حدة ويمكن التعبير ، إلى حد كبير من الدقة ، عن هذا النوع الجديد من الظواهر بلفظ أشار إليه بعض علماء الاجتماع[1] ، وهو لفظ « نظام » ولكن لا بد لنا من التوسع فى مفهوم هذا اللفظ ، وحقيقة يستطيع المرء إطلاق هذا المصطلح ، دون أن يشوه معناه ، على جميع المعتقدات وعلى جميع ضروب السلوك التى تفرضها الحياة الاجتماعية ، ويمكن تعريف علم الاجتماع فى

(1) Voir Art. Sociologie de la Grande Encyclopédie. par MM. Fauonnet et Mcnss.

هذه الحال ، بأنه علم النظم الذى يبحث فى طريقة نشأتها . وفى وظائفها(١) .

ويبدو لنا أنه ليس من المجدى فى شىء أن نناقش الاعتراضات الأخرى التى أثارها هذا الكتاب ، وذلك لأنها لا تمس أى نقطة جوهرية فى

---

(١) ولا يترتب على قولنا بأن المعتقدات والعادات الاجتماعية تقتحم شعورنا من الخارج على هذا النحو أننا نتقبلها قبولا سلبيا ، دون أن ندخل عليها بعض التعديل . ذلك لأننا نطبع النظم الاجتماعية بطابعنا الشخصى حينما نفكر فيها وحينما نجعلها جزءاً من شعورنا . وهذا مثيل بما يحدث بالنسبة إلى الصور التى نكونها لأنفسنا عن العالم الحسى . فإن كل امرىء منا يلون هذا العالم بلونه الخاص حين يفكر فيه . ومن قبيل ذلك أنه من الممكن أن يتكيف عدة افراد مختلفين فيما بينهم ببيئة طبيعية واحدة وهذا هو السبب فى أن كل فرد منا يستطيع ، إلى حد ما ، اختيار مذهبه الخلقى او الدينى او مشربه فى السلوك . وليست هناك ظاهرة اجتماعية ما إلا وتحتمل طائفة كبيرة من الفروق اليسيرة لدى الأفراد . ولكن هذه الفروق تظل محصورة ، على الرغم من ذلك ، فى دائرة ضيقة جداً . وهى معدومة أو ضعيفة جداً فيما يتعلق بالظواهر الدينية والخلقية التى ينظر المجتمع إلى الانحراف عن النموذج المتوسط فيها على أنه جريمة . ولكن هذا الفروق أوسع مدى من ذلك فى كل ما يتعلق بالحياة الاقتصادية . ومع ذلك فإننا نجد ، إن عاجلا وإن آجلا ، حتى فيما يتعلق بهذه الظواهر الأخيرة حداً لا يمكن تجاوزه .

طريقتنا . ولا يتأثر اتجاهنا العام فى هذه [illegible] التى فضلنا بعضها على بعض ، إما لصنيف النماذج الاجتماعية، وإما للتفرقة بين الظواهر الاجتماعية السليمة وبين الظواهر الاجتماعية المعتلة . وإنا لنرى من جهة أخرى أن هذه الاعتراضات قد جاءت ، فى أكثر الأحيان ، من أن بعض الناس يرفضون التسليم ، أو لا يسلمون تسليما تاما بصحة مبدئنا الأساسى القائل بأن للظواهر الاجتماعية وجوداً واقعياً خاصا بها . وحينئذ فإن جميع آرائنا تعتمد ، فى نهاية الأمر على هذا المبدأ ويمكن إرجاعها إليه . وهذا هو السبب الذى يدعونا إلى اعتقاد أنه لابد لنا من توضيح هذا المبدأ من جديد توضيحا تاما ، وذلك بأن نجرده من كل المسائل الثانوية المتعلقة به . وإنا لواثقون من هذا الأمر، وهو أننا لم نخرج قط على تقاليد علم الاجتماع حين نسبنا إلى هذا المبدأ تلك الأهمية الكبرى . وذلك لأن هذا المبدأ كان فى الواقع سببا فى نشأة علم الاجتماع بأسره . وحقيقة ما كان لهذا العلم أن يخرج إلى حيز الوجود إلا منذ ذلك الوقت الذى شعر فيه بعض المفكرين شعورا غامضا بأن الظواهر الاجتماعية ، أشياء ، ذات وجود حقيقى وبأنه يمكن دراستها ، وإن لم تكن أشياء مادية بمعنى الكلمة . وما كان للمرء أن يصل إلى التفكير فى إمكان البحث عن حقيقة هذه الظواهر إلا بشرط أن يكون قد علم . قبل ذلك أنها توجد بالفعل وأن طبيعتها لا تخضع لأى إرادة فرديه ، وأنها منبع لبعض العلاقات الضرورية . ومن ثم فليس تاريخ علم الاجتماع إلا تاريخ ذلك المجهود الطويل الذى أراد الباحثون أن يوضحوا به ذلك الشعور الغامض سالف الذكر، وأن يستنبطوا منه جميع النتائج التى ينطوى عليها ،

ولن يرى المرء، عقب قراءته لهذا الكتاب، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذى تمكن الباحثون من تحقيقه فى هذه الناحية، أن علم الاجتماع ما زال يحتوى على بقايا عديدة من المبدأ القائل بأن الإنسان مركز الكون، وهو المبدأ الذى يحول دون تقدم علم الاجتماع وغيره من العلوم. وذلك لأنه لا يطيب للمرء أن يتخلى عن سلطته المزعومة التى لا حد لها، ونعنى بها تلك السلطة التى يدعيها المرء لنفسه فى توجيه الظواهر الاجتماعية. وهناك سبب آخر يساعد على بقاء هذا المبدأ، وهو أنه يبدو للمرء، من جهة أخرى، أن التسليم بوجود قوى اجتماعية حقيقية وجب عليه بالضرورة أن يخضع لتأثيرها، دون أن يستطيع إدخال أى تغيير عليها. وهذا هو السبب الذى يدعوه إلى إنكار وجودها ولقد أثبتت له التجارب المتكررة أن هذه السيطرة المطلقة التى يحلو له أن يتبع سرابها الخادع كانت دائما سبب ضعفه، وأن سيطرته الحقيقية على الأشياء لم تبدأ إلا منذ اعترف بأن لهذه الأشياء طبيعتها الخاصة بها وإلا منذ روض النفس على أن يتتلمذ على هذه الظواهر حتى يستطيع الوقوف على أسرارها. ولكن هذه التجارب لم تغن عنه شيئا. فلقد تخلصت جميع العلوم الأخرى من هذا المبدأ الخاطىء. ولكنه ما زال يدافع للأسف عن نفسه بعنف شديد فى علم الاجتماع.

ومن ثم فما أشد الحاجة إلى تحرير هذا العلم من ذلك المبدأ نهائيا. وهذا هو الهدف الأساسى الذى ترمى إليه جهودنا.

قواعد المنهج فى علم الاجتماع

مدخل

لم يهتم علماء الاجتماع اهتماما كبيرا، حتى يومنا هذا، بتحديد وتعريف الطريقة التى يستخدمونها فى دراسة الظواهر الاجتماعية. وهكذا نجد أن مشكلة الطريقة لا تشغل حيزا ما فى كل ما أنتجه «سبنسر» وذلك لأنه لم يكرس كتابه المسمى «المدخل إلى علم الاجتماع» — ذلك الكتاب الذى ربما خدعنا عنوانه — لبيان الطرق التى ينبغى استخدامها فى علم الاجتماع، ولكنه قصره على بيان الصعوبات التى تعترض نشأة هذا العلم، والأسباب التى تيسر له الخروج إلى حيز الوجود. حقا إن «ستيوارت مل» قد اهتم اهتماما كبيرا بمسألة الطريقة(1). ولكنه لم يفعل شيئا آخر سوى أن غربل بطريقته الجدلية كل ما قاله «أوجيست كونت» فى هذا الصدد، دون أن يزيد من عنده شيئا جديدا يمكن القول حقيقة بأنه إنتاج شخصى من جانبه. ومن ثم فإننا لا نكاد نجد فى هذا الموضوع سوى بحث فذ هام، وهو أحد الفصول التى كتبها «أوجيست كونت» فى كتابه «دروس الفلسفة الوضعية»(2).

(1) Systéme de Logique l. VI ch VII-XII.
(2) Cours de Philosophie Positive 2e édition ... 294-336.